

وضع العولمة اليوم

پول كيركبرايد، پول بينينغتون،
وکارين ورد

الفصل الأول

.....

وضع العولمة اليوم

لا يشك أحد في أن كلمة العولمة كانت الكلمة الأكثر أزيزاً وطنيناً في أدبيات الاقتصاد، وفي مجتمع رجال الأعمال خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. وحيثما يقلب المرء نظره يجد هناك نقاشاً متزايداً يدور حول هذا الموضوع. فالجدل كان يتناول جوهر العولمة ذاته، وشبكات الأعمال العالمية نفسها، والقوة التي يفترض أن هذه الشركات (العالمية) قد حصلت عليها. وفي الحقيقة، هناك من يجادل اليوم بأن هذا المفهوم قد أصبح الآن مجرد شيء من الماضي، أو أنه في الحقيقة أصبح ميتاً أو أنه لم يكن في الحقيقة إلا «صرعة» مرت بنا.

إلا أن وجهة نظرنا تقول إن العولمة موضوع أكثر أهمية من كل ما تضمنته أو لمحت إليه ردود الفعل الشعبية هذه. وما يمكن أن نختلف عليه هو: إلى أي حد تعتبر العولمة موجودة بحد ذاتها، ولكن علينا في هذه الحالة أن نتمعن مفهوم العولمة ببعض التفصيل، وأن نتفحص ردود أفعال المنظمات والتنظيمات على تحديات هذه الظاهرة وبعض حقائقها الخارجية. فعند دراستنا لشركة، علينا أن نركّز على مفهوم «التنظيم المعولم»، وما يجب على الشركة أن تفعله لتصبح معولمة أي ذات طابع عالمي.

ماذا تعني العولمة وما لا تعني؟

لقد جرى تعريف العولمة بأشكال وعبارات مختلفة، بعضها موجز نسبياً وأخرى غامضة أو مبهمّة. وفي هذا المجال الأخير يقع التعريف الذي جاء به غوبند أرجان وغوتبا، «ماذا نعني عندما نقول إننا نعيش في عالم يتجه نحو عولمة متزايدة؟ يمكن تصوّره إذا افترضت نفسك منتجاً في هوليوود، لا يعينك فقط إنتاج أفلام من أجل نجاح شكلي وإنما إمكانية التصدير وكسب أرباح تفوق بعدة مرات خارج شواطئ أمريكا الشماليّة. وإذا كنت مديراً تنفيذياً في شركة «بلاك أند ديكر» فإن ذلك يعني أن عليك أن تطوّر أدوات السوق بالنسبة لك بالاستناد إلى مراجعات تجريها على استراتيجيات شركات منافسة مثل «ماكيثا وبوش»، ليس على مستوى السوق المحلي وإنما على المستوى العالمي. أو إذا كنت رئيساً لشركة الفولاذ البريطانيّة، فإن عليك أن تستيقظ كل يوم وأنت واع لحقيقة أن 60٪ من أسهم شركتك مملوكة لأمريكيين وليس لمستثمرين محليين صبورين.

وإذا كنت مديراً تنفيذياً في شركة «فورد موتورز» فإن عليك أن تدخل وتوسع أسواقاً صاعدة واعدة مثل أسواق الصين والهند. وهذا لا يعني أن عليك تنفيذ العمل من الصفر، ولكن عليك أن تدخل بشكل أسرع إلى هذه الأسواق بفعاليّة وكفاءة وتكلفة أقل عن طريق إيجاد صيغ معدّلة لأرضيات عالميّة مثل «إيسكورت دكا». وإذا كنت وزير ماليّة الهند فإن عليك التفكير بأن إدخال اقتصاد بلادك في الاقتصاد العالمي أساسي جداً من أجل تطوير إمكانات بلادك وإبرازها كقوة اقتصاديّة عالميّة. وإذا كنت مديراً صغيراً في شركة «بروكتر أند غامبل» فإن عليك ألا تنسى أبداً ما أردت أن تقود شركتك لتصبح في مقدمة لائحة الشركات العالميّة، أن تسعى إلى تحقيق أداء ممتاز على مستوى الشركة والحصول على خبرات دوليّة واسعة. ومن جانب آخر أكثر جامعيّة لدينا التعاريف التالّية التي جاء بها أناس يعتبرون من أنصار العولمة. فالعولمة برأيهم

هي دمج النشاطات المنظّمة عبر الحدود الجغرافية وهي حرية تصوّر وتصميم وشراء وإنتاج وتوزيع وبيع منتجات وخدمات بشكل توفّر من خلاله أقصى المنافع للشركة دون النظر إلى النتائج الناجمة من التوحد الجغرافي للوحدات التنظيمية . فلا يوجد أي افتراض بأن بعض وحدات الإنتاج يجب أن تبقى أو تكون في مواقع معينة، أو أن الحدود التنظيمية القائمة لا يمكن تجاوزها. لا بل على العكس، لأن الشركة المعولمة تكون دوماً على قدم الاستعداد لتغيرات شروط السوق وفرصه عن طريق مراجعة خياراتها في مجال اقتصادي واسع . واختيار بدائلها الفضلى على المدى الطويل . فالعولمة تتضمن بحد ذاتها الاستعداد لإنتاج قطع كانت تُنتج في معامل بمواطنها الأصلية، وتطوير علاقات مميزة من أجل توزيع وبيع من خلال شركات موجودة في دول أخرى كان يبدو أنه لا علاقة لها ببعضها سابقاً، والاعتماد على شركات مشتركة مع شركاء دوليين لتطوير واستثمار تقنيات أحدث . وهكذا فإن الشركة المعولمة غير مقيّدة بما يتوفّر ضمن الحدود الدوليّة لاحقاً تبحث عن الموهبة ورأس المال والمصادر الأخرى اللازمة لنجاحها حيث توجد . ولهذا وباختصار فإن الشركة المعولمة تعمل من خلال قيود محدودة تفرضها الجغرافيا تحدد أين وكيف يجب أن يتم العمل الاقتصادي .

ويعرّف آخرون العولمة بأنها المقدرة على التعامل مع العالم كسوق واحدة، ولكن مع مفارقة التعامل من خلال تجار ينتمون إلى ثقافات مختلفة، ولهذا فالعولمة تتطلب قاطرة إنسانية جديدة تدير الشركات بحيث يمكنها التعامل مع مفارقات مثل :

- 1 - اقتصاديات الحجم الكبير على المستوى العالمي مقابل الاهتمام المتزايد بتلبية المتطلبات المحلية .
- 2 - البنى الفكرية العالمية مقابل البنى الفكرية المحلية .
- 3 - السرعة والنوعية .

ولقد أصبحت المقدرة الجماعية على التمييز والإدماج لخمسة مكونات لميزة التنافسية ما بين بلدين أو أكثر هي: الموارد والاستعلامات، الطرق والعمليات، المنتجات والأسواق، شيء يقدم على تنفيذه المدير بعد أن كان شيئاً مفروضاً جغرافياً. فالعولمة عملية إدارة واعية ومنضبطة، تتم عبر توسيع تخوم العمليات الفكرية والتنفيذية لشركة محلية بحيث يمكنها التقاط ومعالجة الفرص العالمية، وكذلك التهديدات المحتملة بشكل مندمج عملياً واستراتيجياً. فالعولمة أكثر من إقامة مصانع ومكاتب في دول أجنبية، إنها منحى كامل لإدارة الأعمال حول العالم يسعى إلى جمع أكثر من طرف منتج، ففي الاقتصاد المعولم الناجح تعني كل وحدة جغرافية الأخرى بأكثر من طريقة بحيث توفر منفذاً لكل منتج أو خدمة.

ورأى آخرون، ولو من باب النقد، أن العولمة قد حُدّدت حتى الآن بشكل غامض، هذا إذا حُدّدت على وجه العموم. ويميل هؤلاء المؤلفون إلى القول إن العولمة قد فرضت أكثر مما اقترحت، وكما يقول «هيرست وتومبسون»، نحن نستطيع أن نبدي أو نخمن قضية العولمة فقط إذا كان لدينا نموذج يشرح لنا كيف يمكن أن يكون عليه النموذج المعولم، وكيف يمكن أن يمثل المرحلة الجديدة في الاقتصاد الدولي، وأن يكون بيئة جديدة لعمل الاقتصاديات الوطنية. ويحاول هذان المؤلفان أن يحدّدا الفارق ما بين اقتصاد معولم، وما بين اقتصاد غير معولم عن طريق مقارنتهما باقتصاد دولي مفتوح يمكن لنا أن نشخصه بحكم كونه يقوم على تبادل حر ومتنوع ما بين اقتصاديات وطنية واضحة نسبياً، حيث يعتمد الأداء التنافسي للشركات والقطاعات هناك على عمليات تحدث على المستوى الوطني. وهم يرون هذا النوع من الاقتصاد الدولي النموذج الذي ميز الفترة ما بين منتصف القرن 19 وحتى الحرب العالمية الثانية، والذي ساد معظم الدول المتقدمة. وبالمقارنة فإن الاقتصاد المعولم يسيطر حين يصبح الاقتصاد الوطني خاضعاً للعمليات والصفقات الدولية،

فكلما قام مثل هذا الاعتماد المتبادل بتبدل الاقتصاد المحلي وتحوّل تدريجياً إلى عالمي، ولهذا النظام الاقتصادي نتائج أساسية:

1 - أولى هذه النتائج مشكلة الإدارة وكيفية صياغة أنماط جديدة من سياسات عامة على المستوى الدولي والمحلي للتعامل مع قوى السوق المستقلة بشكل فعال.

2 - النتيجة الثانية هي أن النظام العالمي سيكون نظاماً تسيطر فيه الشركات متعددة الجنسيات بعد تحوّلها إلى عابرة للقوميات. فهذه الشركات تمثّل رأسمالاً لا ينتمي لدولة تقنية إذ ليس له هوية وطنية ولا إخلاص وطني، ولا يهتم سوى الربح حيثما استطاع الحصول على شروط مناسبة تؤمّن مردوداً مناسباً. وشركات كهذه تنتج وتسوّق على المستوى العالمي كما تتطلبه الاستراتيجيات والفرص المتاحة للعمل.

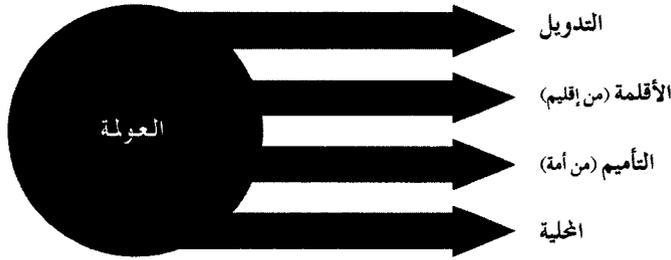
3 - النتيجة الثالثة ستكون استمرار تقلص نفوذ السياسات الدولية وكذلك القوة التساومية الاقتصادية المحلية والوطنية لكل من النقابات وكل أشكال اليد العاملة المنظمة.

4 - النتيجة الأخيرة لهذا النظام هي ذبول هيمنة الدول القومية كدور فاعل في الحياة الاقتصادية، وظهور وكالات بديلة تسعى للحصول على زيادة في المشروعات مستمدة من المستهلكين والمواطنين عبر الحدود الوطنية مباشرة.

وقد عرّف هيلد وآل Held et al في سنة 1999 العولمة بأنها (عملية أو مجموعة من العمليات تتضمن تحوّلًا في مجال نشاط الشركة، من حيث علاقاتها الاجتماعية وصفقاتها تولد بالنتيجة تدفقات عابرة للقارات أو ما بين المناطق الجغرافية، أو ما بين شبكات النشاط والتفاعل الناجمة عن ممارسة السلطة. وهم يحاولون تبيان أن هذه الصيغة تسمح بتمييز العولمة عن العلاقات الاجتماعية الكونية الأخرى، مثل التأميم والتعاون الإقليمي والتعاون

الدولي على الشكل المبين أدناه، وهما يعتقدان أن العولمة مبنية على ما يلي:

- 1 - التوسع في الشبكات العالمية للارتباطات والعلاقات .
- 2 - كثافة التدفقات وتعدد مستويات النشاط ضمن هذه الشبكات .
- 3 - سرعة التدفقات العالمية للتجارة والتبادل والمعلومات .
- 4 - عظمة أثر هذه العمليّات على مجتمعات معينة .
- 5 - مدى توفّر البنى التحتية (وضعية، قانونية، قضائية، رمزية) لدعم العولمة .
- 6 - المدى الذي أصبحت الشبكات العالمية والعلاقات الدوليّة عنده منظمّة ومؤسّسة في عدد من المجالات الاجتماعية المختلفة .



الشكل (1 - 1) مستويات المنظّمة المكانية

- 7 - إلى أي مدى استطاعت العولمة تحويل الشركة من حيث التوزيع وممارسة السلطة إلى السعي لتكوين أنماط خاصة من التمييز الطبقي والاجتماعي .

فرضية أنصار العولمة «العولمة وُجدت لتبقى»

تعتبر مدرسة أنصار العولمة مدرسة واضحة الفكر والمعالم يمثلها أومي (1990 - 1995 - 2000م) ييب (1995). وتمثل العولمة وفقاً لهذه المدرسة من الكتاب وشبه الكتاب أشياء كثيرة، فأنصارها لا يتساءلون حول وجودها أو ما سيكون لها من أثر على الشركات في عقود زمنية مقبلة لأنها تمثل بالنسبة لهم:

- 1 - التقاء الأذواق وتوحد متزايد يسمح باستخدام المنتجات المعيارية والعمليات الصناعية على المستوى العام.
- 2 - اندماج عمليات الشراء والتصنيع بشكل يسمح لهم بالتسوق والتسويق العالميين، وهذا ما يؤدي إلى كفاءة اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض الكلف.
- 3 - سيطرة أشخاص معينين على صناعات عالمية معينة.
- 4 - وجود شركات كبرى تسيطر عليها ثقافة عالمية وبُنى فكرية واحدة.

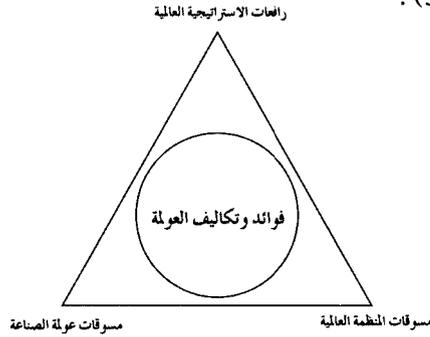
ويرى ييب العولمة مجرد عملية تسيطر عليها سلسلة من القوى الصناعية الدافعة لها في العالم، أي مظاهر الاستراتيجية يمكن عولمتها؟ سؤال لا يستطيع إلا المدراء ورجال الأعمال الإجابة عنه عن طريق تحليل مركز ومنظم للشروط الصناعية، وصناعات العولمة الصناعية عن طريق إعادة تقييم منافع وكلفة العولمة وتفهم الطرق المختلفة التي تحدد كيفية استخدام استراتيجيات عالمية كرافعات للنشاط الاقتصادي. والحقيقة يوجد هناك ثلاثة أنواع من هذه الرافعات المحفزة لنشاطات السوق مثل:

- 1 - حوافز السوق مثل حاجات المستهلك ووجود قنوات عالمية.
- 2 - حوافز الكلف مثل اقتصاد الحجم الكبير وتوفر عوامل الإنتاج على المستوى العالمي.

3 - حوافز اقتصادية مثل سياسات التجارة التي تؤدي إلى تخفيف التدخل الاقتصادي .

4 - حوافز المنافسة نتيجة وجود منافسين على المستوى العالمي .

ويستطيع القراء أن يقيموا صناعتهم بالمقارنة مع قائمة الدوافع المحددة في الجدول التالي (1 - 3) .



الشكل (1 - 2) نموذج ويب للعولمة - المصدر: ويب (1995)

جدول (1 - 3) مساوقات عولمة الصناعة

قوي جداً		ضعيف جداً			
5	4	3	2	1	
					القوى المحركة للسوق
					- الحاجات العامة للمستهلك
					- أفضلية أحدث المنتجات
					- المقدرة من المستوردات الموازية
					- الزبائن العالميون
					- القنوات العالمية
					- خزنة الترويج الدعائي
					القوى المؤثرة على الكلفة
					- الكفاءات العالمية العاملة في جمع المصادر
					- تكاليف لوجيستية دنيا
					- التقانات المتغيرة دوماً

قوي جداً		ضعيف جداً		
5	4	3	2	1
<p>دور القوى الحكومية الاقتصادية</p> <ul style="list-style-type: none"> - سياسات الترويج العالمي - دمج رأسمال الأسواق العالمية - معايير فنية وبيئية مناسبة <p>القوى المحركة المنافسة</p> <ul style="list-style-type: none"> - المنافسون المعولمون - تحوّل المزايا التنافسية <p>مجموع الدرجات العام</p>				

ويقترح ييب أنه بمواجهة الشركات لعدد من الحواجز لعولمة الصناعة، يصبح لزاماً عليها تطوير أدواتها الاستراتيجية العالمية بشكل مناسب. وهذه الأدوات منتجات عالمية، موقع عالمي الأثر، تسويق عالمي، واكتساب مواقع عالمية. ويتم تحييد كل هذه العناصر بعوامل تنظيمية عالمية، والتي تجعل من المستحيل على الشركة التحوّل إلى العالمية.

وقد سبق شرح هذه العوامل المتعلقة بالديناميات الداخلية للعولمة.

ومن الطبيعي أن نرى القطاعات الصناعية تتحرّك ببطء، مما يجعل من الصعب عليها الاندماج والعولمة. وقد شرحنا هذه العوامل في كتاب أعدناه حول الديناميكية الداخلية للعولمة. ومن البديهي أن هناك شركات لا محلية فقط ولا معولمة كلياً. فكلما ازدادت الحواجز الصناعية الممنوحة للصناعة، فإن القطاعات الصناعية تتحوّل ببطء من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي من خلال ديناميكياتها الذاتية. وهكذا تتحدّد سلسلة من المراحل التي تجعل الصناعات تتحرّك خلالها في طريقها نحو التعولم. ففي المرحلة الأولى، يسعى المعولمون للحصول على المزايا النسبية والتنافسية بحكم

كونهم الأوائل في هذا الاتجاه. وفي المرحلة الثانية تتطور الصناعة لتصبح إيجابية أكثر تجاه اللاعبين الإقليميين، أو على المستوى العالمي بينما شركات أخرى تبتدئ بالتعولم للحصول على المزايا التي حصلت عليها الشركات التي تعولمت سابقاً، أما في المرحلة الثالثة فإن الصناعة تتركز على مستويات ثلاث: العالمية، والإقليمية، والدولية حسب ردود الفعل العالمية، ويصبح العمل على إعداد استراتيجية عالمية للصناعة المعنية أكثر أهمية. وأخيراً في المرحلة الرابعة تصبح الصناعة مسيطراً عليها من قبل أربعة إلى عشرة من اللاعبين الدوليين، وتنتقل المشكلة من قضية منتجات مادية وأسعار إلى أشياء معنوية غير ملموسة مثل العلامة الفارقة المسجلة. وإذا ما نظرنا إلى الموضوع من جانب إداري يصبح اثنان من أهم الكتاب والمستشارين في هذا الموضوع وهما كريستوفر بارتليت وسومانترا غوشال موضع بحث هنا. فما هو المهم في كتابتهما حول العولمة، لربما أن الفكرة الأكثر أهمية ووجاهة لديهما هي زعمهما بأن الإدارة السياسية للعولمة هي الشركة المتعددة القوميات (أو الجنسيات MNC) وبذلك يكون وضع مدراء هذه الشركات موضع نقاش وجدل عالميين، وتعتبر الشركة متعددة الجنسيات التي تكون استثماراتها خارج سوقها المحليّة، والتي لها إدارة ناشطة تقوم على إدارة أصولها الموجودة في فراديس خارج السيطرة الوطنيّة لدولة ما من الناحية العمليّة أو الاستراتيجية. ويتباين هذا الأمر مع نظرة عدد من أنصار العولمة الذين ينظرون إليها من منظور تقني واقتصادي واجتماعي. ويرى بارتليت وغوشال أن هذه الشركات العالمية تسيطر على 40٪ من الصناعة العالمية ومن الإنتاج العالمي، و25٪ من التجارة العالمية والنتاج القومي المحلي.

الجدول (1 - 4) مراحل العولمة

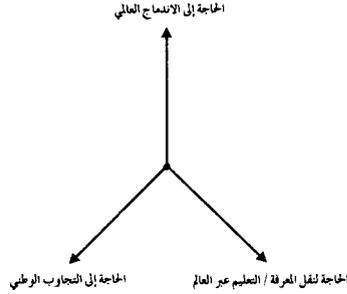
مرحلة 4	مرحلة 3	مرحلة 2	مرحلة 1	
مرطبات، منتجات رياضية، شركات استشارية وكومبيوترات .	أدوية، منتجات خطوط طيران	خدمات ماليّة، مرافق، تجارة المفرّق، البيرة	خدمات قانونية، سماصرة عقاريون، مطاعم، مشروبات كحولية	أمثلة صناعية
الصناعة مسيطر عليها من 4 إلى 10 لاعبين يتنافسون على الأصول غير المادّية مثل العلامة الفارقة قوة السوق تصبح أكثر أهمية .	الصناعة تتجمّع بأيدي لاعبين عالميين أو إقليميين والاستحواذ يستمر في الأسواق الناشئة وتصبح الاستراتيجية أكثر أهمية	تتطور الصناعة بحيث تحابي اللاعبين الإقليميين والعالميين ويستمر اللاعبون الأصليون في اختيار المناسب	يظهر المعولمون الأوائل الذين يؤمنون بأن صناعتهم على شكّ التعولم باعتبار وجود مزايا العولمة	تطور صناعي
يطور تنظيم للتعلم .	الشركات المستحوذ عليها تدمج في تنظيم معولم .	الشركات تستحوذ عليها، تحالفات العولمة .	أصحاب الرؤى يقودون .	الأفعال
جذب وتطوير الاحتفاظ بالمهارات العالمية وابتداع وتطوير عمليّات لإدارة العوامل غير السوقية .	الحاجة لاعتصار الكفاءات العالميّة وتطوير استراتيجيات لأسواق ناشئة وتطوير تنظيم عالمي وعمليّات بناء المصادر البشرية والبنى العالمية من أجل ثقافة وتعليم عالمي .	تشخيص المشابهات عبر الأسواق وتعريف منطقة عولمة الصناعة وتنمية العلامة الفارقة وعمليّات اكتساب وتكامل الشركات وبناء التحالفات الدوليّة	حواجز وعقبات سياسية وتنظيمية، رد فعل تنافسي، تكوين مهارات عالمية وتحديد زمن تطبيق استراتيجية العولمة	قضايا رئيسية يجب معالجتها

وتقودنا دراسة هذه الشركات من منظور تاريخي حلّل فيها كيف ظهرت وتطورت خلال الخمسين سنة الماضية، والعقلانية التي تقف وراء ارتقائها إلى السلطة والنفوذ، إلا أنها لم تكن في بداياتها قد حدّدت أهدافاً واضحة لاستراتيجية عالميّة، ولكن ظهرت بالتدريج وانطلاقاً من استراتيجيات تقوم على إضافة هامش محدود على عملها الأصلي في أسواقها الوطنيّة. وهذا قد يقدم تشجيعاً للشركات الصغيرة والتنظيمات الأقل خبرة التي تتلمّس اليوم بقدومها عمق البركة العالميّة لأول مرة.

ويجادل بارتليت وغوشال أن هذه الشركات اتجهت عالمياً بادئ ذي بدء للاستفادة من عوامل الكلفة الرخيصة من أجل إنتاج رخيص، أو ضمان ترويدها بمواد أوليّة رخيصة، بهدف الحصول على مزية نسبية في سوقها الوطنيّة. وكانت هذه الخطوة بداية المرحلة غير المقصودة نحو العولمة. ولقد أدّت زيادة الضغوط المحليّة، أي في السوق الداخليّة، مع انخفاض السنوات التي تستغرقها دورة حياة المنتج وارتفاع أو كثافة الأبحاث وكلفة تطوير المنتجات، إلى السعي إلى أسواق وراء السوق الوطنيّة. وهكذا يبدو أن التوجهات الأوليّة نحو السوق الدوليّة كانت انتهازية بطبيعتها، لأن الهدف الأصلي بقي آتئذ ضمان السوق الداخليّة والاهتمام بأذواق الزبائن في الداخل ولم تكن تعبيراً عن خيارات مقرّرة عن سابق تصوّر وتصميم.

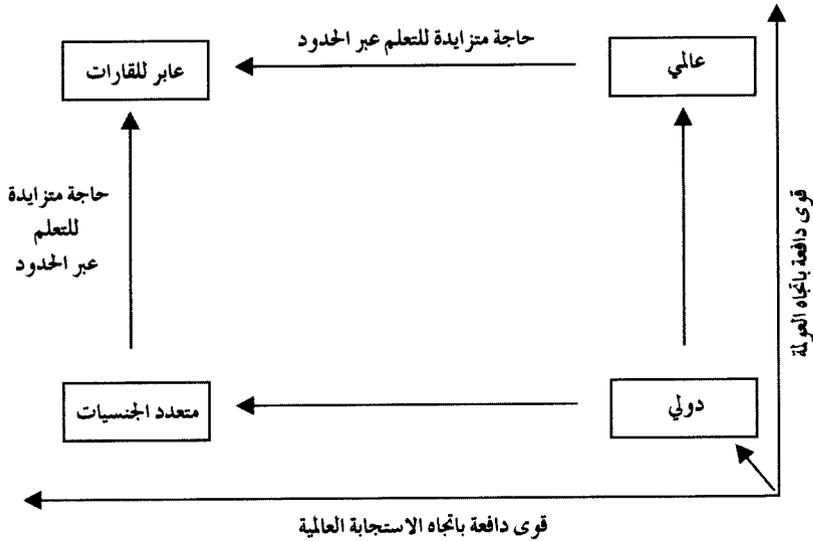
وفي الآونة الأخيرة جاء هذان المؤلفان بسبب ثالث لاتباع هذه الشركات متعددة الجنسيات MNC استراتيجية للعولمة، ألا وهو الحاجة لاستشراف استراتيجية للعولمة والحاجة لتعلّم أفكار قد تفيد في المنافسة الدوليّة كما يوضحها الشكل التالي. وهما يؤكّدان أن هذا الاتجاه كان في أوله اتجاهاً تطويرياً ما لبث أن مرّ بعدد من المراحل بدأت بالدوليّة ثم متعددة الجنسيات ثم العالميّة ثم عابرة القارات وفوق الأمية لكل منها خصائصها. ويوضح الشكل اللاحق خريطة لهذه التحولات المهمّة في سياق زمني. ولكن على الرغم من تغطية هذين المؤلفين في نصوصهما للعولمة بشكل أساسي، فإن البحوث الماديّة الجارية مؤخراً في هذا

المجال (برهام وهايمر 1998) تحمل في طياتها نقداً لهذا التوجه التطويري رغم أن هذين المؤلفين كانا يرغبان بإبقاء الشركة في وضع متميز. ولقد سعيًا في عملهما الجديد لجمع توجهات المهتمين بعلم النفس في المجتمعات، وإيضاح أن الميل نحو الاندماج العالمي يبدو الآن وكأنه غير قابل للتوقف.



الشكل (1 - 5) مقدرات استراتيجية عالمية

هذا الشكل مأخوذ عن إدارة عبر الحدود (الطبعة الثانية) للمؤلفين «بارتليت وغوشال» المنشور من قبل شركة «راندوم هوس» لكتب الأعمال (1998). وقد استخدم هنا بالإذن منها.



الشكل (1 - 6) أشكال التنظيم المعولم

المعلومات مجمعة من كتاب «إدارة عبر الحدود» الطبعة الثانية للمؤلفين «بارتليت وغوشال» والمنشور من قبل شركة «راندوم هوس» لكتب الأعمال (1998)

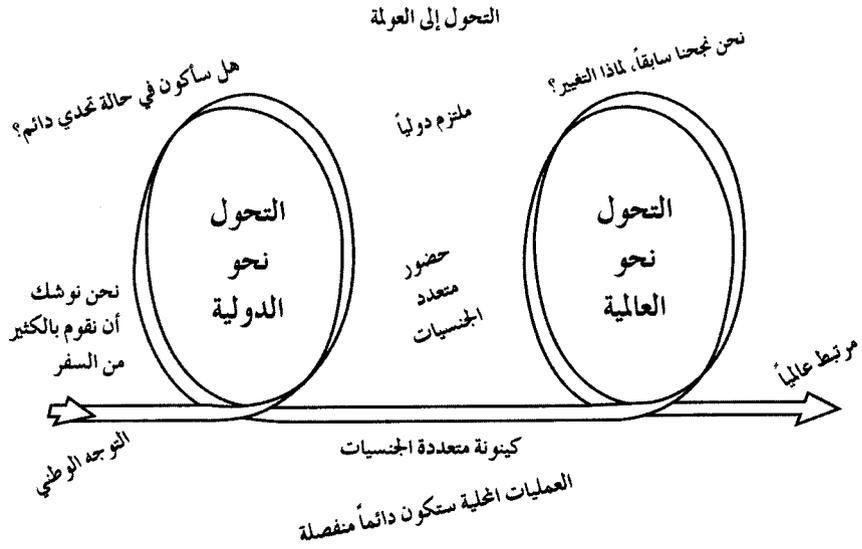
الحاجة للاندماج بالعالم

ويجادل المؤلفان برهام وهايمر أن التركيز على مراحل ووجوه العولمة أمر مضر، وقد لا يساعد الشركات في أدائها، لأن التركيز على أوجه المراحل يتضمن بحد ذاته التلميح بأن المرحلة الأخيرة أي مرحلة التحول إلى شركة عابرة للأمم TNC هو الشكل التنظيمي المثالي للعمل العالمي، وأن هذا الشكل من التنظيم غير قابل للتجاوز. وعلى كل، هناك أشكال أخرى تعمل خارج السوق العالمية ولكن بدون أن تتحول إلى العالمية، ولكن كثيراً من المعلقين يعتقدون أن هذه الشركات تتمتع بخصائص الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات.

كما يجادل المؤلفان أن المنحى التدريجي يميل إلى تركيز المدير على سؤال ماذا نحن؟ بدلاً من أسئلة مساعدة مثل ما الذي يتطور ويتغير في أسواقنا؟ وماذا يجب أن نعمل إزاءه؟ كما قد يوفر إطاراً وصفيّاً محضاً إذا لم ندعمه بأداة تحليلية يمكن أن تساعد في تقدير ما إذا كانت الشركة تريد التحول إلى شركة متعددة الجنسيات. فالمؤلفان بارتليت وغوشال يعترفان أن هناك شروطاً مسبقة لأي تنظيم يهتم بالعمل العالمي كشرركات متعددة الجنسيات تتطلب برأيهما توفّر:

- حافز للاستثمار خارج السوق المحلية.
- ملكات استراتيجية للمنافسة الدولية الفعالة.
- المقدرة التنظيمية على تنفيذ خيارات استراتيجية.

ولكنهما لا يقدمان معياراً لهذه الشركات لتقييم ما إذا كانت تملك مثل هذه الشروط المسبقة، والنقد الأهم في هذه المرحلة التنظيمية هو أنه لا يعترف بأن العولمة عملية تغيير ثقافي ذات نتائج عميقة بالنسبة لكثير من العاملين الفنيين والمستشارين داخل الشركة.



الشكل (1 - 7)

نموذج بديل للتنظيم العالمي - برهام وهايمر (1999)، أعيد طبعه بموافقة من بيرسون

ويحاول برهام وهايمر القول هنا إن عمليات التغيير وردود الفعل العاطفية على تحديات العولمة، مغطاة بقناع التركيز على العمليات التطورية رغم وجود الدلائل على أن العولمة تتحقق بكلفة شخصية عالية بالنسبة للشخص المعني. ويقدم المؤلفان نموذجاً بديلاً للعولمة مبنياً على فكرة الانتقال، والتي تقول إن أي شركة في أي حرفة أو مجال عمل تحتاج لدراسة وتنفيذ خيارات حول ما إذا كانت تريد التحول إلى العولمة، وبعد ذلك تحتاج إلى التفكير فيما إذا كانت تعمل على المستوى العالمي وكيف تريد أن تنفذ هذه الخيارات. وتتلخص هذه الخيارات حسب المؤلفين آنفي الذكر بما يلي:

التدول: أي أن تصبح طرفاً دولياً، وهذا يعني أن العمل والنشاط خارج السوق الوطنية للشركة أصبح أمراً استراتيجياً وليس مجرد أمر هامشي.

التحول إلى متعددة الجنسيات: ويعني بذلك الوجود المتعدد الجنسيات،

فالقضية الهامة هنا مدى درجة التمرکز مقارنة بتوجهات اللامركزية داخل الشركة. والحقيقة أنه يوجد هنا حافز قليل يدفع لاعتبار أن الشركة قد أصبحت مدارة بشكل معولم ككيان قانوني واحد في هذه المرحلة.

التحوّل إلى العالمية: أي أنها تُصبح مترابطة عالمياً. والمسألة الأهم هنا هي التعلّم المتسارع الذي يدفع إلى أعمال مستقلة، أو لشعور بالترابط العالمي إلى كيان واحد وهو الذي يضيف قيمة إلى الأجزاء.

ويرى المؤلفان أن خيار التحوّل إلى واقع عالمي جديد يتطلب في حد ذاته كلاً من الفرصة والقصد والجاهزية والمقدرة، وهو ما يقدم إطاراً جديداً لمساعدة المدراء في إجراء تخمينات لخيارات قد تكون مناسبة لتنظيم شركة.

جدول 1 - 1 جدول التزام الشركة

كيف يمكن إلزام الشركة بالتحوّل نحو التدوّل؟

- تنظيم القادرين على تطوير العقول وإيفاد أناس إلى أمكنة جديدة لتأهيلهم كي يحصلوا على خبرة في دول أخرى بما في ذلك أذواق السكّان ومشاربهم وطبيعة تلك البلدان.
- أخذ أفراد من مستويات متعدّدة للاطلاع على البلدان الأجنبية ومقابلة أناس هناك.
- اكتساب أناس ذوي خبرة دولية والتفكير في كيفية إدماجهم بالعمل.
- حماية الرّواد الدوليين في الشركة. فالتّاس يميلون إلى رفض ما تقول.
- الذهاب في زيارات إلى دول أجنبية تكون لها طبيعة هادفة.
- سؤال الناس بشكل نظامي عما يعتقدونه في الشركة، ورفض كل ما يبدو لهم غريباً أو متطيراً.
- إيجاد طرق لتلمس الفوائد واكتشاف المزايا من العمل الخارجي، وعدم الاعتماد على ما يقوله الآخرون.
- إرسال أفراد الشركة للعمل في المشاريع الدولية.
- إعطاء أفراد من الشركة مسؤولية إدارة حسابات دولية.
- إيفاد ممثلي النقابات المحليّة في الشركة في رحلات عالمية.

كيف يمكن دفع الشركة للتحوّل إلى متعدّدة الجنسيّات؟

- إقامة اجتماعات في دول مختلفة .
- دفع الناس المحليين لإدارة الشركات المحليّة .
- إقامة عدد كبير من الناس الدوليين في مقر الشركة .
- جعل الخبرة الدوليّة من أسباب الترفيع .
- تطوير تدريجي هادف لنوع من المدراء الدوليين .
- جعل المهمات الدوليّة جذّابة .
- جعل المدراء المحليين يربحون شيئاً من التعاون مع دول أخرى .
- تكوين تعاون أكبر وتماسك أشدّ بافتتاح مكاتب إقليمية .
- جمع أفراد من مختلف أنحاء الأرض للتفكير معاً بإعداد استراتيجية مشتركة .
- إقامة ندوات للعمل لربط الناس حول العالم في تفكير واحد حول كيفية تحسين العمل وتقديره بالطريقة التي تمارسها الثقافات المتنوعة في حل المشاكل . وعندئذ سيفهم الناس ما هي الفائدة التي يأتي بها التعاون المشترك، وإقامة فرق دوليّة للتعليم مما يحسّن إمكانية أن تصبح الشركة عالميّة .

كيف يمكن أن تلزم شركتك أن تصبح عالميّة؟

- تطوير كل ما يمكن للشركة أن تكون وتقديمها عبر الاتصالات أو عبر وسائل الإعلام .
- توفير معايير واضحة للأداء العالمي وجعل أداء الناس شفّافاً .
- تقسيم الوطن إلى مقاطعات يتم فيها تعاون وتشارك بالمعلومات .
- إنشاء برامج تطوير الإدارة على المستوى العالمي .
- تكوين «دوامة ثقافيّة» لرجال مهمّين يريدون أن يكونوا دوليين، أو إقامة فرق عمل متفرّقة جغرافياً تستطيع أن تتقابل في مواقع مختلفة في كل وقت كي تتجنّب الارتداد إلى الرضا والاكتفاء بالذات القومية .
- السماح بقدر أوسع من مزية التجريب، فالتعاون الدولي يتطلّب فرصاً عفوية للناس لكي يجتمعوا معاً ويشحذوا أفكارهم .
- جعل الأشخاص مسؤولين ومحاسبين عن التعاون الدولي .
- غير أدوار مدراء المشروع واجمعهم مع الأشخاص الذين يبحثون عن مستقبل العالم ككل .

والآن بعد هذه المرحلة الطويلة مع مفكري العولمة يصبح ممكناً لنا أن نحدّد الموقع المعولم كما يلي:

- 1 - العولمة تمثّل مرحلة جديدة من هذا الكون.
- 2 - تتآكل سلطة الحكومات القومية أمام زحف الرأسماليّة المعولمة.
- 3 - القوى المركزية الدافعة نحو العولمة هي الرأسماليّة المعاصرة والتقنيات الجديدة.
- 4 - الصناعات تصبح أكثر عالميّة مع ازدياد القوى الدافعة للعولمة.
- 5 - لا بد للشركات والمنظّمات من أن تتجاوب بالتحوّل إلى الدوليّة، متعددة الجنسيات، عالميّة وعابرة القارات.
- 6 - تكوين عالم بدون حدود، ونهاية للدولة القومية من جديد.

الفرضية (أه: لا أبداً - إنها غير موجودة)

اجتذب مفهوم أو فكرة العولمة خيال المدراء بقدر ما اجتذب خيال الناس بدون مبرر، ولكن هل توجد العولمة؟ هل هناك حقيقة اقتصاد عالمي وشركات عالميّة؟ أليست العولمة أسطورة مضخمة ومضلّلة؟ الحقيقة أن عدداً من المؤلّفين (غوردون 1988، وهيرست وتومبسون 1999م، وهيرست وألن 1997م، وفايس 1998) تحدّوا فكرة العولمة الشائعة، وهم في ذلك كانوا يشيرون إلى مشاكل مزعجة مرتبطة مع أطروحة العولمة.

- الغياب العام لنموذج محدّد بوضوح للاقتصاد المفترض كونه عالمياً، وتحديد واضح كيف يمكن أن يختلف عن الأنظمة الاقتصاديّة السابقة.
- الميل إلى سياق أمثلة مريحة مصوّرة لعمليات العولمة وتدوّل قطاعات اقتصاديّة، كما لو أن ذلك بحد ذاته برهان كاف على وجود الاقتصاد العالمي الجديد. والمثل الممتاز على هذا النوع هو ما أورده بيكو آير وفكرته عن «الروح» العالميّة حيث قال (إنّه بالنسبة لأناس متزايدى العدد

يبدو أن العالم بدأ يصبح بمثابة شتات، مليئاً بنوع جديد من الكائنات - مثل (العمّال الأجانب أو سكان الزوارق ومارليتوز، وبنوع جديد من الحقائق على الأرض مثل روانديون في أوكلاند أو مغاربة في آيسلندا. وواحد من الأسباب التي جعلت من ميلبورن شبيهة بهيوستن هو أن كليهما مليئة بمقاهي فو الفيتنامية. ويشجعنا الكمبيوتر على الاعتقاد أن أبعد نقطة في الكرة الأرضية تقع على بُعد نقرة على فأرة الكمبيوتر. كل شيء مصنوع في مكان ما واردة من مكان ما، وهذا ما يجعلنا نشعر بأننا نعيش في عالم لا مركز له، أو أنه متعدد المراكز بحيث إنني بالكاد أشعر أنني أجلس في مقهى باريس خارج المدينة الصينية في سان فرانسيسكو، متحدثاً إلى صديق مكسيكي أمريكي عن الازدواجية الثقافية، بينما تقف امرأة من هايتي لتهنئه على قطعة ألقاها لتوه على شاشة التلفزيون بمناسبة يوم عيد سان باتريك (آير 2000، 10 - 11).

● انعدام العمق التاريخي في ما يتعلّق بالتحليل الذي يسمح للاتجاهات الدارجة بأن تبدو فريدة وبدون سوابق، وهذا التحليل غير التاريخي يسمح للمعلقين أن يقترحوا أن الاتجاه نحو العولمة سيدوم بدون أي تغيير في المستقبل.

أما المتشككون فيتبنون عموماً تحليلاً اقتصادياً، ويسعون للتأكيد على أن النّظام الاقتصادي الحالي إما أنه بعيد عن الصورة التي يقدمها رجال العولمة، أو أنه مختلف قليلاً فقط عن الاقتصاد الذي ساد في مراحل سابقة، ويشكل عمل هيرست وتومبسون نموذج رؤية هؤلاء، وعلة هذا تمكن أن نوجز جوهر المنحى التشككي في كلماتهم بالخلاصة التالية لوجهة نظرهم (1999، 2 - 3):

1 - لا يعتبر الاقتصاد الدولي الحالي بدون سابقة، فهو في الحقيقة واحد من عدد من حالات مماثلة مرّ بها الاقتصاد العالمي الحالي المبني على اقتصاد التقنيات الصناعيّة الحديثة، والذي بدأ بالظهور في الستينيات من

- القرن التاسع عشر. وفي حالات معينة، فإن الاقتصاد الدولي الحالي أقل انفتاحاً وتركيزاً على النُّظام السائد من سنة 1870 وحتى 1914.
- 2 - الشركات متعددة الجنسيات حقيقة ظاهرة نادرة، فمعظم الشركات وطنية الأساس، تقوم بالتجارة العالمية استناداً إلى معرفة بأصولها الحقيقية في مواقعها من إنتاج وبيع، ولا يبدو لهم أن هناك اتجاه رئيسي لنمو شركات دولية حقيقية.
- 3 - لا ينتج الحراك الرأسمالي تحولاً كلياً في الاستثمار والاستخدام من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فرأس المال والاستثمارات الخاصة المباشرة ما تزال مركزة في الاقتصاديات المتقدمة، ويبقى العالم الثالث هامشياً في عالم الاستثمار والتجارة إذا ما تركنا بعض البقع الجغرافية والدول المصنعة حديثاً جانباً.
- 4 - يعترف بعض المدافعين المتطرفين عن العولمة أن الاقتصاد العالمي ما يزال اليوم أبعد من أن يكون معولماً، والحقيقة أن تدفقات الاستثمارات المالية مركزة على مثلث أوروبا اليابان وشمال أمريكا. والمعتقد أن هذا التركيز سيستمر في المستقبل القريب أيضاً.
- 5 - وتتوفر لدى هذه المناطق الاقتصادية الثلاث (ج 3) المقدرة إذا ما تعاونت فيما بينها، أن تمارس ضغوطاً حازمة على أسواق المال والتوجهات الاقتصادية. وهكذا نرى أن الأسواق العالمية لم تعد بعيدة عن التنظيم والرقابة، حتى ولو بقي المدى الحالي محدوداً وأهداف الإدارة الاقتصادية محدودة بحكم تباين مصالح القوى العظمى والعقائد السائدة بالنتيجة.
- 6 - وهكذا فإن جوهر الموقف المتحفّظ على العولمة يمكن تلخيصه بما يلي: لا توجد عولمة ولا أسواق عالمية ولا شركات عالمية، فالنظام الاقتصادي العالمي الحالي أقل عولمة وأقل تبادلبي الاعتماد من أيام

ومراحل سابقة وأن القوى الموجهة هي القوى الدوليّة والأسواق، وأن قوة وسلطات الحكومات الوطنيّة قد ازدادت وتدعمت بالتطورات والمتغيرات في هذا العالم. وبقيت العولمة في أحسن الحالات شكلاً من أشكال التدويل مما سيحدث في المستقبل من صدام ما بين هذه القوى الإقليمية الفاعلة.

الفرضية الانتقاليّة التحويليّة (العولمة موجودة ولكن أكثر تعقيداً)

بيّن هيلد وآل سنة 1999 منحى ثالثاً للعولمة أسمياه (الفرصة التحويليّة)، ويرتبط هذا المنحى بما كتبه جیدن سنتي 1996 و1999 وروزمو سنة 1990، وأصحاب هذه النظرية - يفترضون خلافاً للمتشككين - ويتميزون بالقناعة أن أنماط التدفقات العالميّة سواء منها الاقتصادية أو العسكرية أو التقنية أو السياسيّة أو الثقافيّة أو السكانية لا سابق لها في التاريخ. كما يعتقدون أن العولمة هي القوة المحفزة وراء التغيّرات السريعة الاجتماعية والسياسيّة والاقتصاديّة التي تعيد تشكيل نظام العالم. ونتيجة لذلك فالعولمة كقوة دافعة للتحوّل مسؤولة عن زلزلة شاملة للكثير من الأمم والاقتصاديات والمؤسّسات الدوليّة بل ولنظام العالم بأسره. ويشهد ما كتبه جیدن على ذلك. أي أقول بدون تردّد إن العولمة كما نعرفها ليست جديدة بل ثورية، وأنا لا أعتقد أن المتحفّظين أو المتطرّفين قد فهموا حقيقة العولمة، أو ما تعنيه لنا أن الطرفين يريان الظاهرة مجرد حقيقة اقتصاديّة. وهذا خطأ لأن العولمة ظاهرة سياسيّة وتقنية وثقافيّة واقتصاديّة متأثرة بالتطور في أنظمة المواصلات التي تعود إلى الستينيات من القرن الماضي.

وخلافاً لأنصار العولمة والمتشككين فيها فإن التحويليين غير واهمين حول نتيجة هذه الهزّة التي نزلت بالنظام العالمي، لأنهم يميلون للنظر إليها كعملية تاريخية طويلة الأمد (بالتالي لم تنشأ مؤخراً). وهي متناقضة في طبيعتها (أكثر من اتجاهها). وكما أشار جیدن (العولمة مجموعة من العمليّات وليست

واحدة) وهذه العمليات تعمل بشكل متناقض أو متعاكس . فالدولة أصبحت أكبر من أن تحل المشاكل الصغيرة وأصغر من أن تحل المشاكل الكبيرة .

ولا يأخذ التحويليون الوجود الممكن لنظام العولمة كتأكيد على وصول الاقتصاد المعولم أو الاندماج العالمي أو النظام العالمي الجديد . بل على العكس فإن نتائج العولمة ترى كـ«بحر تغيير» في النظام العالمي القائم، يهدف إلى تكوين أنماط جديدة من الشرائح العالمية . وهكذا تبدو العولمة للتحويليين قصة رابحين وخاسرين في موازين القوة العالمية . فبعض المجتمعات والأمم تنضوي في النظام العالمي الجديد بينما يتم تهميش أخرى فازدواجية شمال/ جنوب وأول/ ثالث يحل مكانها نمط جديد معقد للتمييز ما بين نخب وبين قانعين ومهمشين، وعلى هذا يمكن تلخيص التحويليين بما يلي:

- تمثل العولمة درجة غير مسبقة تاريخياً من الترابط .
- يُعاد النظر في هيكله الدولة على ضوء عملية العولمة .
- القوى المركزية المحفزة هي حصيلة لكل عمليات الحداثة مجتمعة .
- ستقود عملية العولمة إلى تحويل المجتمعات السياسية ونشوء هندسة جديدة للنظام العالمي .
- ستكون نتاج هذه العملية توجيهات متناقضة تتفاوت ما بين الاندماج العالمي والتفتت الكلي .

فرضية معادي العولمة (نعم إنها موجودة ولكننا لا نحبها)

خلافاً للمتشككين، لا يتساءل معادو العولمة عن وجود نظام عالمي جديد، لأنهم متأكدون من وجوده ولكنهم خلافاً لمؤيديهم أيضاً، فإنهم غير شغوفين بآثارها على الاستخدام والمجتمعات والدول الأجنبية . ولهذا لا يشكك المعارضون في وجودها، ووجود الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات، ولكنهم ينتقدون ويعارضون نتائجها . وهم يجدون أن العولمة شيء لا يمكن

مقاومته أو محتوم وهي طبيعياً الحدوث ولكتهم يحاربون استراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها، والتي يمارسها عدد محدود وقليل من الشركات متعددة الجنسيات بدون شفافية ولا رؤية ديمقراطية. وتبرز في جدلياتهم بعض المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية (نافتا)، يرون في هذه المؤسسات أنها تسعى علناً لتحقيق أهداف إيديولوجية تحت شعار الترويج الحر والحيادي للتنمية الاقتصادية والتجارة.

ويرى في بنود هذه القائمة التي تتضمن تحرير أسواق رؤوس الأموال والتدفق الحر للتجارة وتكوين الأسواق الحرة، أنها كلها معدة لخدمة الشركات المتعددة الجنسيات والعبارة للقارات والقوى العالمية مثل دول G-7 فالبورصة العالمية، ومواقع معادي العولمة تبين كبرهان على صحة ما ورد على أفوالها كلمات جوزيف شتيغلنز الاقتصادي السابق في البنك الدولي:

لا يوجد حتى الآن برهان اقتصادي لمصلحة تحرير أسواق رأس المال، فهي تزيد المخاطر ولا تزيد النتيجة. ولا يوجد الأساس الذي يجعلك تعتقد أنك قد فكرت في متطلبات ونتائج إجراء تغيير جذري في القواعد الدولية، لأن كل ذلك مبني على العقيدة.

لماذا يعارض معادو العولمة، العولمة ويرفضونها؟ يمكننا أن نلخص بعض أهم حججهم بما يلي:

● العولمة تكوّن نوعاً من عدم المساواة وتزيد من اللاعدالة

كان يبدو حتى 150 سنة سابقة أن مناطق العالم كانت تتشابه في درجة تقدّمها، ومنذ ذلك الحين فإن العبودية والاستعمار والعولمة نقلت الثروة من الجنوب إلى الشمال ببطء وتدرّج. ويحصل 20٪ من سكان العالم على نحو 83٪ من دخل العالم ويستنفدون نحو 30٪ من طاقة العالم و75٪ من مصادر

العالم و85٪ من صوف العالم و60٪ من أغذية العالم بينما ينتجون 75٪ من نفايات العالم. وبالمقارنة يحصل الـ60٪ الأفقر في هذا العالم على 5,6٪ من دخله.

● التنمية العالمية ليست بالضرورة ذات مردود لكل إنسان .

ويجادل أنصار العولمة أنه إذا زادت معدلات النمو في العالم فإن كل إنسان يمكن له أن يستفيد. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لأولئك الذين هم الآن بدون فرصة مشاركة، وعلى هذا فإن استنتاجاً كهذا يعني أن زيادة معدلات النمو ستزيد بحد ذاتها عدم المساواة حكماً. فالمعلومات المتوفرة تدل على أنه خلال فترة النمو الرئيسية في التجارة العالمية (1960 - 1989م) قد جعلت عدم المساواة العالمية تزداد سوءاً، بينما تغيرت العلاقة ما بين الـ20٪ الأغنى والـ20٪ الأفقر في العالم من 1/30 إلى 1/59.

● المؤسسات الدولية

لا تسعى المؤسسات الرئيسية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) إلى التنمية والتطوير كما يقولون ولكنها تبحث عن وسيلة لدمج نخب الدول النامية في نظام الثواب والعقاب. فالمؤسسات الثلاث تمثل الاستعمار الجديد في مرحلة لم يعد الاستعمار القديم يسمح به ولا تحمله. وهي تعتمد على عمليات وقروض البنك الدولي وتسمى لتكوين ديون تتراكم على الدول النامية. وتنتج هذه المؤسسات ما يسمى (طاحونة الاستثمار بالديون)، وتستطيع هذه المؤسسات وعد هذه الدول بتزويدها بالقطع والنقد اللازم إذا أقدمت على سياسات تتضمن مزايا للدول المتقدمة الحاكمة والشركات متعددة الجنسيات المتحكمة. وبالتالي فإن هذه العملية تتضمن تواطؤاً واضحاً ما بين العالم الأول ونخب العالم الثالث. فالمستحدثون

والشركات متعدّدة الجنسيّات يسمح لهم باستخدام الثروات الطبيعية مقابل بعض الأرباح تدفع لنخب الدول في العالم الثالث لتمكينها من تطوير جهاز الرقابة المعادل لإدامة نظام القهر.

● صفات المؤسّسات الدوليّة مفاجئة

ويعتقد هؤلاء أن وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت ذات آثار فاجعة. فسياسات إعادة الهيكلة لهاتين المؤسّستين تهدف إلى تمكين هذه الدول من دفع ديونها على حساب ازدياد الفقر واستغلال القوى المحليّة وتراجع الخدمات الاجتماعيّة وإضعاف المقدرة على تطوير الاقتصاد المحلي. ويعتقد هنا أن المؤسّستين الدوليتين تشفطان نسغ ودم الفقراء لتُسمننا الأغنياء.

ويجادل هؤلاء أن هذه الوصفة ليست الوصفة التي اعتمدها تلك الدول لتطوير ذاتها في نفس مراحل التطور. وهذا يتضمن الولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي والنمور الآسيوية والصين. لأن كل هذه الدول اعتمدت سياسة التدخّل الحكومي الواسع المدى لتطوير ذاتها ولم تعتمد مبادئ الحرية الاقتصاديّة إلا في حالة إنكلترا فقط. فالسوق الحرّة والتجارة الحرّة جاءت إليها عندما أنهت عمليّة بناء القاعدة الصناعيّة والإنتاجية. ويأتي في النهاية حجة أن هذه الوصفة والسياسات المبنية عليها معادية للبيئة وتعتمد على استغلال المصادر الطبيعيّة بقطع الغابات وتسميد شديد للتربة لإنتاج مواد لازمة للتصدير، وجرف التربة لإنتاج المعادن بسرعة كبيرة، واستغلال وليس استثمار أحواض السمك والبحار الإقليميّة والمياه العميقة من أجل الإنتاج.

وعلى هذا يمكن تلخيص وجهة نظر معادي العولمة بما يلي:

- العولمة تمثّل شكلاً جديداً من أشكال الاستغلال الاستعماري.
- الحكومات الوطنيّة استبدلت من قبل المعتدين الاستعماريين بمؤسّسات عالميّة وشركات متعدّدة الجنسيّة.

- وتعتبر أهم القوى الدافعة للعولمة في عالمنا اليوم هي رأسمالية السوق الحرة وتحرير التجارة وديون العالم الثالث.
- وسيكون نتاج ذلك بتكوين نخبة اقتصادية عالمية تتجاوز مصالحها الحدود الوطنية، وبروليتاريا عالمية مهمشة ومقهورة.

هل هذا هو العصر العالمي؟

لقد رأينا مدارس فكرية كثيرة حول العولمة، ولكل منها مواقف مختلفة عما إذا كنا نعيش العصر العالمي. فأنصار العولمة وخصومها يميلون للافتراض بأننا دخلنا بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة مميزة وواضحة المعالم هي مرحلة العولمة. وكلا المدرستين تنحوان منحى غير تاريخي وتوردان أمثلة مجتزأة أو توجهات حدثت مؤخراً للتدليل على صحة ما تدعيان. ولكن الناقدین المتشككين يأخذون المنحى التاريخي ويرون مراحل كثيرة أخذتها العولمة وأن ما نراه الآن هو مرحلة أخرى ولكنها ليست الأخيرة برأيهم. والتحويليون يرون من خلال منظور تاريخي طويل المدى أن المرحلة الحالية تمثل مرحلة ثورية ونقطة انعطاف حاد في تاريخ العالم. ويأخذ هيلد وآل (سنة 1999) في دراسة للمناقشة منحى وموقفاً حيادياً. فبالنسبة إليه تعتبر العولمة مرحلة تاريخية، ولكنها لا يمكن أن تشخص بمنطق تطوري أو على أنها شيء طارئ telos. فأنماط العولمة المعروفة تاريخياً تميّزت بتحوّلات وارتدادات عظيمة بينما الإيقاع الزمني للعولمة يختلف من منطقة لأخرى. ويتبين من دراسة ما تقدّم أن هناك أربعة مراحل تاريخية مرّت بها العولمة.

● العولمة قبل الحداثة

تغطي الفترة مرحلة ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة، وهي فترة كانت العولمة تشخص تداخلات إقليمية حضارية داخل أوروبا وآسيا، وقد كان الدافع في هذه المرحلة إقامة إمبراطوريات سياسية وعسكرية (الهندية، الهند الصينية،

الرومانيّة) وانتشار الديانات العالميّة (المسيحية، الإسلام، اليهوديّة) والهجرة الواسعة المدى (الرومان، الجرمان، المغول).

● العولمة في ظل الحداثة الجديدة (1500 – 1800م)

تعتبر العولمة في هذه المرحلة نتيجة لعدد من العوامل أهمّها التدفّق الديمغرافي ما بين أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا، وصعود الدولة الوطنيّة والقومية وتوسّع الشركات التجارية الرئيسيّة وعلاقات سياسيّة وعسكرية طويلة الأمد نسبياً وتشكيل الإمبراطوريات الأوروبيّة (إسبانيا والبرتغال وبريطانيا).

● العولمة الحديثة (1850 – 1945م)

ونلاحظ من خلال التمعّن في هذه المرحلة ظهور الاقتصاديات الصناعيّة الرأسماليّة مع قوة دفاع كبيرة ومؤسّسات دولة متقدمة. وفي هذه المرحلة أيضاً انتشرت الإمبراطوريات الأوروبيّة حول العالم وهو ما أدّى إلى فتح وانفتاح (الزمامي) لأسواق واقتصاديات اليابان والصين وتزايد الرأسمال الأجنبي الخاص في تلك الدول (المفتوحة)، وقد تسبّب التقانات المختلفة انفتاح الثقافات الجديدة على بعضها البعض بصورة غير معهودة.

● العولمة المعاصرة (1945م وحتى الآن)

لقد شهدنا في هذه المرحلة الكثير من التدفقات والارتباطات العالميّة ولاسيما في ما يتعلّق بالارتباطات العالميّة وكثافتها. وهنا نلاحظ شبه عودة إلى مرحلة المعايير الكلاسيكيّة الذهبية، ولكن من الممكن المجادلة أنّه في كل أنماط العولمة المعاصرة يلاحظ أنّنا لم نتجاوز تلك الأنماط السائدة في تلك المرحلة، ولكننا نشهد أن هذه الأنماط لم تتعرّض للتغيّرات من الناحية الكميّة فقط وإنما تعرّضت لتغيّرات واختلافات نوعية ولا سيما في مجال التنظيم

وإعادة الصياغة. وبالإضافة لما تقدّم، نلاحظ أن المرحلة المعاصرة تمثّل مجمعاً تاريخياً لأنماط العولمة في المجالات السياسيّة والإدارة والحكم والاقتصاد والبيئة، ولا سيما وأن هذه المرحلة قد شهدت تحسينات استثنائية في مجال البنية التحتية كالنقل والمواصلات، وكثافة غير مسبوقه ولا معهوده من كثافة المؤسّسات العاملة في التنظيم والإدارة العالميين. والمفارقة هنا أن هذا الانفجار في التدفقات العالميّة والشبكات قد حدث عندما أصبحت الدول المستقلّة ذات السيادة على حدودها الثابتة والمخطّطة على الأرض، الشكل العالمي للتنظيم والحكم السياسي، فماذا تؤمن حقيقة؟ هل هذا العصر عالمي أم لا؟ أما موقفنا فهو ربما يكون أقرب إلى موقف التحويليين مع بعض المنظّمات طبعاً، نحن نعتقد أن كثيراً من سلبيات العولميين قد انكشفت بحكم كونها تفتقر لكل من القوة الفكرية والإطار التاريخي. فنحن لا نؤمن بوجود نظام اقتصادي عام أو سوق عالمي، ونحن نؤمن بأن الصيغة العالميّة للشركات متعدّدة الجنسيّات قد بُولغ فيها، ولكننا نقبل على أي حال أن العصر الحديث المعاصر قد أصبح عالمياً من أوجه كثيرة، ولكن يجب ملاحظة أن هذه المرحلة ليست الأولى المعولمة ومن الممكن انعكاس وارتداد التوجهات التاليّة. كما أن من الممكن ألا يدوم هذا العصر المعولم.

ولكن العولمة موجودة، وعلى الشركات أن تتعامل مع عالم بدون حدود؛ فالعولمة تقدّم خدمات وفرصاً كثيرة للشركات، ولكنها بالنسبة لنا ليس الشيء الذي لا بد منه للإدارة المعاصرة. ويبدو لنا أن العولمة كانت حولنا منذ مدة طويلة جداً، ولكن المميز للعهد الحالي هو درجة اتساع وكثافة الظاهرة التي تؤدي إلى اعتبار المرحلة الحاليّة بمثابة عولمة (سميكة)، ولا يوجد فيها، فيما عدا ذلك، أي جديد سوى تأثير الأفراد والمجتمعات والمنظّمات الدوليّة على تعولم لم يحدث من قبل.

هل تعتبر العولمة شيئاً جيداً أم سيئاً؟

يتساءل الكاتب هل هذا سؤال يجب أن يُسأل، ثم يبيّن الأستاذ جيدن (هل العولمة قوى تعمل للمصلحة العامة والخير العام؟).

ولكن الجواب عنهما لا يمكن أن يكون بهذه البساطة لأن هذه الظاهرة معقّدة، كما يوضح رسم الخطوط المميزة للمدارس الفكرية في هذا الفصل. فأنصار العولمة يدعون لجانبها المضيء وخصوصوهم لجانبها السيئ. والمتشكّكون يمكن لهم أن يكونوا على الجانبين. ولكن أكثرهم على الجانب السيئ. وأخيراً التحويليون الذين يميلون للجلوس على الحاجز الفاصل من جانبي القصة باعتبار أنّهم يرون العولمة ليس على أساس ظاهرة مستوية، وإنما على أساس أنّها عملية تحتوي على كثير من التناقضات الداخليّة وتلقى الكثير من المقاومة، ولكن حتى ولو كان سؤالاً يسأل، فإن من غير المؤكد أن يكون هناك جواب شاف له بين دفتي هذا الكتاب. وعلى كلّ نأمل أن نضيف للموضوع لمناقشته في الفصول المقبلة.

المراجع:

- Barham, K. and Heimer, C. (1998) *ABB – The Dancing Giant: Creating the Globally Connected Corporation*, Prentice Hall, London.
- Barnett, C.K. (1992) 'The global agenda for research and teaching in the 1990s' in Pucik, V., Tichy, N.M. and Barnett, C.K., *Globalizing Management: Creating and Leading the Competitive Organization*, John Wiley, New York.
- Bartlett, C.A. and Ghoshal, S. (1998) *Managing Across Borders: The Transnational Solution*, Random House, London.
- Bartlett, C.A. and Ghoshal, S. (2000) *Transnational Management: Text, Cases, and Readings in Cross-Border Management*, McGraw-Hill, New York.
- Bell, D. (1973) *The Coming of the Post-Industrial Society*, Basic Books, New York.
- Giddens, A. (1996) 'Globalization: a keynote address', *UNRISD News*, 15.
- Giddens, A. (1999) *Runaway World: How Globalization is Reshaping our Lives*, Profile Books, London.
- Gordon, D. (1988) 'The global economy: new edifice or crumbling foundations', *New Left Review*, 168, 24–64.
- Govindarajan, V. and Gupta, A. (2000) 'Analysis of the emerging global arena', *European Management Journal*, 18, 3, 274–84.

- Held, D., McGrew, A., Goldblatt, D. and Perraton, J. (1999) *Global Transformations: Politics, Economics, and Culture*, Polity Press, Cambridge.
- Hirst, P. and Thompson, G. (1999) *Globalization in Question*, 2nd edn, Polity Press, Cambridge.
- Hoogvelt, A. (1997) *Globalisation and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development*, Macmillan, London.
- Iyer, P. (2000) *The Global Soul: Jet Lag, Shopping Malls and the Search for Home*, Bloomsbury, London.
- Kirkbride, P.S. and Ward, K. (eds) (2001) *Globalization: The Internal Dynamic*, John Wiley, Chichester.
- Ohmae, K. (1990) *The Borderless World*, HarperCollins, New York.
- Ohmae, K. (1995) *The End of the Nation State*, Free Press, New York.
- Ohmae, K. (2000) *The Invisible Continent: Four Strategic Imperatives of the New Economy*, Nicholas Brealey, London.
- Pinnington, P. (2000) 'The local route to global success', *Directions: The Ashridge Journal*, July, 22-7.
- Rosenau, J. (1990) *Turbulence in World Politics*, Harvester Wheatsheaf, Brighton.
- Thompson, G. and Allen, J. (1997) 'Think global, then think again: economic globalization in context', *Area*, 29, 3.
- Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*, Polity Press, Cambridge.
- www.globalexchange.org/economy/rulemakers, 6.9.2000.
- Yip, G. (1995) *Total Global Strategy: Managing for Worldwide Competitive Advantage*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.